المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي

أولا- الزراعة

نظم العثمانيون دولتهم على أساس إقطاعي عسكري وتشكلت طبقة عسكرية ضمن النظام الاجتماعي العثماني تؤمن الفرسان في المقاطعات وخصصت الدولة لهؤلاء ملكيات عقارية بالاقطاعات التي أوجدتها لمصلحتهم وكانت تلك الاقطاعات تقسم الى ثلاثة أنواع: الصغيرة التي يقل واردها عن (٢٠٠٠٠) اقجة[١] وتسمى (تيمار) وهي مخصصة للفرسان، والمتوسطة التي يتراوح واردها بين (٢٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠) اقجة وتسمي (زعامت) وهي مخصصة لقادة الجيش، والكبيرة التي يزيد واردها على (١٠٠٠٠٠) اقجة وتسمى (خاص) وتمنح للولاة وكان بعضه ملكا للسلطان[٢].

كانت جميع الأراضي العثمانية مقسمة إلى ثلاثة أصناف رئيسية: أراضي الدولة (الميري) وكان السلطان نفسه يعتبر مالكه الأعلى، وأراضي المؤسسات الدينية (الأوقاف)، والأراضي الخاصة، أي الملك الصرف، بالإضافة إلى الملكية المشاعية للأراضي، وكانت الأراضي المملوكة ملكا خاصا قليلة نسبيا وتتقاضي الدولة من هذه الأراضي ضريبة الأرض، وتتألف أراضي الأوقاف من أراضي واسعة وهي معفاة من الضرائب، بينما اكثر أنواع الأراضي انتشارا في الدولة العثمانية، الأراضي الأميرية[٣].

أما في كوردستان فقد كانت الأراضي محصورة في أيدي الرؤساء الكورد الذين يترأسون العشائر وكانوا في الواقع من كبار ملاكي الأرض ومثلا حيا للاقطاعيين تحت الستار العشائري وكانت ممتلكاتهم تبلغ أحيانا عشرات الالاف من الهكتارات وكانوا يجندون العساكر ويدفعون الضرائب لولاة السلطان العثماني[٤]، وكانوا يتوارثونها جيلا بعد جيل. لقد كان اندماج الكورد بأسلوب ملكية الأرض في الدولة العثمانية قائما على اعتبار أن رؤساء تلك الأسر الحاكمة يعينون بوظيفة (سنجق بيكات) تحت سلطة باشا، ففي ولاية الموصل وشهرزور مثلا كان الأسلوب

القبلي في التصرف بالأرض اكثر وضوحا من الأسلوب الإقطاعي، فلم يكن هناك زعامات أو تيمارات مستقلة عن الخاص، لان الأراضي كانت تعود الى الأسر الحاكمة، ولم يكن جمع الضرائب أيضا، يتم على أساس الزعامة أو التيمار وإنما وفق أسلوب الالتزام مدي الحياة[٥].أي أن المصلحة القبلية تغلبت على التبعية الإقطاعية التي لا تربط الرؤساء الكورد بغير خطوط واهنة بالسلطة العثمانية.

يجمع المؤرخون على أن العقبة الرئيسية في وجه نمو وتطور الزراعة في كوردستان هي في نظام الضرائب[٦]، فان هلكت أسرة فلاحية ما، يصبح عليها من الضرائب عبئا إضافيا على عاتق الأسر الفلاحية المجاورة لها وان انقرضت قرية ما عن بكرة أبيها تدفع القرية المجاورة ضرائبها وهذا يشكل عبئا أيضا على الفلاحين[٧]، وبالنسبة للسلطات العثمانية كان الحل الأمثل هو أن يلتزم الرؤساء الكورد ضرائب مناطقهم يدفعون في مقابلها ضريبة سنوية (ساليانه) معلومة في كل عام، واخيرا اصبح معني الالتزام التولى على ارض سلطانية وعلى الفلاحين العاملين فيها، واصبح الملتزم في القرى التي تقع في دائرته يحل محل السلطات العثمانية واصبح بأجهزته المالية والإدارية والفنية حكومة داخل حكومة[٨].

كان الولاة قليلي الاهتمام بجباية الضرائب بأنفسهم، لان هذه الجباية كانت مهمة قد تتطلب في معظم الحالات إرسال حملات عسكرية لمواجهة مقاومة أفراد العشائر[٩]. ونتيجة لهذه السياسة وكما ينقل (فريزر) عن الدكتور (روص) طبيب المقيمية البريطانية في بغداد والذي أشار في منتصف مايس ١٨٣٣م الى إعطاء المناطق المحيطة باربيل للملتزمين من شيوخ المنطقة فانه يقارن بين المناطق الخاضعة للحكم العثماني المباشر والمناطق الأخرى، حيث يصف المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية المباشرة بأنها ((كانت مهجورة لان السكان قد فروا منها لتحاشي ما كانت تفرضه الحكومة عليهم))[١٠].

تذمر الكورد كثيرا من ثقل الضرائب ومن تصرفات الملتزمين واستغلالهم وينقل (لايارد) صورة واضحة من ذلك الاستغلال والتذمر فيذكر بأنه التقى في قرية (أورميلا) في منطقة برواري بالا بجابي ضرائب عثماني، وكان مرتديا طبقات من

الألبسة النادرة المصنوعة من الأقمشة التركية والكوردية والتي اغلبها -كما درجت العادة - سلبها من سكان الناحية الواقعة تحت إشرافه، وبعد أن انصرف الجابي استفسر لايارد من السكان الكورد عنه، فكشفوا له ((أن سكان القرية الخاضعين لحكم الجابي المستبد والذين نفذ صبرهم إزاء معاملته الخشنة لهم، أرسلوا إلى باشا الموصل وفدا لتقديم شكاويهم))[١١]، وينقل برانت من منطقة (موش) شكوى القرويين من ثقل الضريبة فيقول ((لولا هذا العبئ الثقيل لاستحالت حياتهم نعيما))[١٢].

ينقل فريزر صورة واضحة عن اثر العوامل التي كثيرا ما تدفع الفلاحين الى ترك أراضيهم وخاصة عندما يعجزون عن تلبية مطاليب السلطة العثمانية حيث يترك ذلك بالتالى أثرا واضحا على الزراعة أيضا، فينقل عن رئيس عشيرة الدلو في قرية (جان ريز) في منطقة (كفري) قوله ((لكن الإيرانيين والباشا يتمادون في مطاليبهم كلها، فما تكون عاقبة ذلك. لا يبقي للفلاح سوى أن يلتجئ إلى الفرار والذهاب الى رواندز وكرمنشاه أو الموصل أو مكان آخر بدلا من إن يبقى حيث لا يستطيع تحمل إخوانه ولهذا تخلوا البلاد من سكانها كما ترى))[١٣]. ويؤيد مولتكه ما يذهب اليه الرحالة الآخرون من تذمر الكورد من الضرائب فيقول ((إن الكورد لا يتذمرون من دفع الضريبة المنصوص عليها في القوانين، أو الضريبة الحقيقية، بقدر ما يتذمرون من سوء سلوك وظلم الجباة ومأموري الحكومة الذين يسعون الى سلبهم ونهبهم، ويقول الكورد: خمنوا أموالنا ومحاصيلنا لكي تعلموا مقدارها آنذاك افرضوا الضريبة عليها، ويبدو انه حتى مولتكه كان متذمرا من طريقة جمع الضريبة فيضيف بالقول ((إن الله لا يبيح جمع الضرائب مثلما تجبي ألان))[١٤].

يصف(بي ره ش)وضع الفلاح الكوردي في مناطق عشائر (مزورى- شيروانى- گەردى- زيبارى-دولەمرى)في أعقاب القضاء على أمارة سوران من قبل القوات العثمانية فيذكر((إن الفلاح الكوردي يخضع لقانون الضريبة العثماني،والى تكاليف السخرة المجانية للأغوات الحاكمين،فالتعامل الحكومي الضرائبي كان يضع

على كاهل الفلاحين الفقراء أنواعا مختلفة من الضرائب))[١٥].

مما لا شك فيه إن الفلاح الكوردي كان يعاني أيضا من الالتزامات المفروضة عليه من الإقطاع لان الإقطاع احتفظ بالعلاقات العشائرية أيضا ،حيث إن تسخير العشيرة في أعمال السخرة لم يكن يعتمد على أساس التملك الجماعي لوسائل الإنتاج بل على علاقات السيطرة والإخضاع للقيام بحفر قنوات الري وتشييد القلاع في الجبال وغيرها من الأعمال[١٦].

في بداية القرن التاسع عشر تحول رئيس العشيرة الى إقطاعي يملك أراضي خاصة به وأدى ذلك الى استقرار الكثير من العشائر وممارسة الزراعة بدلا من الرعي، وتطورت هذه العملية خاصة في الثلاثينيات، عندما تم القضاء على الممتلكات الإقطاعية العسكرية وظهر بدلا من الإقطاع العسكري مالك الأرض المنتزعة من الفلاحين أو من الملاكين والإقطاعيين الصغار[١٧]، أن هذا التغيير لم يمس ابدا شكل نظام استثمار الإقطاعيين للفلاحين بل واكثر من ذلك ثبت قانونا أشكال امتلاك الأراضي السابقة[١٨].

لقد تأثرت الزراعة في كوردستان كما في البلاد الأخرى بعوامل طبيعية وأخرى بشرية إضافة للعوامل الرئيسية التي سبق ذكرها، فبالرغم من أن كوردستان بلاد جبلية إلا أن أرضها تعتبر من أهم المناطق الزراعية والسهول الداخلية والوديان الكبيرة الخصبة هي إحدى مصادر الزراعة لان تلك السهول والوديان فيها مساحات كافية للزراعة . ورغم وعورة أراضي كوردستان إلا أن الأراضي الصالحة للزراعة والخصبة كثيرة وكافية، واصبح لاقتصاد كوردستان سمة زراعية رغم اختلاف الأهمية من منطقة الى أخرى[١٩].

وللمناخ تأثير كبير على ظروف البيئة وإمكانياتها الاقتصادية، ليس فقط في مجال الزراعة بل في توفير المراعي التي تزداد مدة بقائها بزيادة ارتفاع الجبال أيضا، وهي مهمة في كوردستان لأنها مصدر الغذاء للحيوانات[٢٠]. بالإضافة إلى ذلك فان الزراعة في كوردستان كانت قد تأثرت من الأوضاع السياسية والأمنية التي كانت تعيشها كوردستان، إضافة إلى تأخر قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج حيث

المحراث الخشبي وحيوانات الجر والعمل اليدوي والأساليب البدائية هي التي كانت سائدة في عملية الإنتاج[٢١]. كل تلك العوامل أثرت بشكل واضح على الإنتاج الزراعي الذي كان عموما لغرض الاستهلاك المباشر وما يفيض عن الحاجة كان يقايض بسلع أخرى، لذا كان المظهر الأساسي للاقتصاد في كوردستان هو الاقتصاد الطبيعي،أي الإنتاج لغرض الاستهلاك المباشر.

إذا كان الإنتاج يعاني من التخلف بسبب العوامل التي ذكرناها ، فلابد ان نشير أيضا إلى ان انعدام طرق المواصلات ووعورة الطرق وبعد كوردستان عن طرق التجارة العالمية ساهمت أيضا في تخلف الإنتاج، فقد كان من الصعوبة تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية، مما كان يجبر الفلاح لبيع منتوجاته محليا بابخس الأثمان ويقع فريسة للمرابين وتجار المدن[٢٢]. كما يمكن ان نضيف عامل التجنيد الإجباري للكورد وزجهم في الحروب كعامل أخر اثر على الوضع الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص، حيث أدى ذلك إلى تجريد الكثير من العشائر من الأيدي العاملة الضرورية للزراعة[٢٣].

في نظام زراعة الأرض كان الفلاح يتبع نظام الدورات السنوية حيث يقوم بزراعة الأرض سنة وتركها السنة التالية، وكان لا يزرع القطن مرتين متتاليتين في الأرض الواحدة بل يناوب زراعته مع التبغ[٢٤]. وكانت المحاصيل شتوية وصيفية، الأولي تعتمد في زراعتها على الأمطار والثانية تعتمد على المياه السطحية. أما المحاصيل الزراعية فهي كثيرة ومتنوعة ويصعب تعدادها جميعا ، ولا يمكن تعميم زراعتها على مختلف مناطق كوردستان، حيث كثيرا ما تشتهر المنطقة الواحدة بإنتاج نوع أو بضعة أنواع من المحاصيل، ودون الرحالة الغربيون في يومياتهم أسماء الكثير من المحاصيل التي شاهدوها أو التي تشتهر بإنتاجها المناطق التي زاروها. ففي السليمانية كانت تنتج محاصيل الحنطة والشعير والتبغ والقطن والرز والذرة والعدس والحمص والبلوط[٢٥]، بينما اشتهرت منطقة حرير بفلاحتها الجيدة وحقولها الواسعة الغنية بمحاصيل الحنطة[٢٦]، بينما اشتهرت منطقة (وان) بإنتاج مختلف أنواع الحبوب والفاكهة وبذور الكتان بشكل أو بأخر حيث يستخرج السكان

منها الزيت لاستعماله في الإضاءة[٢٧]. أما في مناطق ماردين والجزيرة وآمد (ديار بكر) فتزرع الكروم وأشجار التوت وتنتج العفص والصمغ والقليل من القطن والسمسم وحقولها تشتهر بالإنتاج الوفير من الحبوب[٢٨].

في جانب أخر له علاقة مباشرة بالزراعة فلابد من الإشارة إلى كيفية ري الأراضي، فقد كان الكورد ماهرين في شق القنوات لري الأراضي حيث كانوا يشقون الأراضي بجداول وسواقْ تتوزع على المزارع والبساتين للاستفادة منها[٢٩]، بالإضافة إلى انهم كانوا ماهرين في أساليب الزراعة في بعض المناطق. وينقل (برانت) صورة لتلك الحالة من الزراعة المتطورة خلال مشاهدته لها في قرية (نورشين) قرب بحيرة وان ويقول ((لقد لاحظت ان القمح يزرع في هذه المنطقة بالآت خاصة مثلما علمت بان الزراعة العلمية واتباع أساليب دقيقة في الحراثة تطبق بشكل واسع جدا في هذا الجزء من الريف ... انه لما يثير الفضول ان ترى نمطا زراعيا متطورا يمارس في بلاد غير متحضرة من زمن لا يعرف بدايته مثل هذا النظام المتطور والذي عرف حتى في بلادنا منذ عهد غير بعيد))[٣٠]. بالرغم من إنها قد تكون حالة نادرة إلا إنها تشير بدون شك إلى امتلاك الكورد لتلك الإمكانيات والأساليب التي من شانها ان تطور الزراعة في كوردستان، إلا ان العوامل التي ذكرناها سابقا وقفت بوجه ذلك التطور.

بالرغم من وفرة المحاصيل الزراعية في معظم مناطق كوردستان إلا ان الثروة الرئيسية للكورد كانت في ثروتهم الحيوانية، في قطعان الأغنام والماعز والجواميس والأبقار والخيول، ولكونها كانت بأعداد كبيرة فأنها كانت تشكل جزءا من صادرات كوردستان إلى مدن استنبول ودمشق وحلب وبيروت[٣١].

يتضح مما سبق ان كوردستان كانت تمتلك في الأساس المقومات الأساسية لقيام الزراعة وتطورها وزيادة الإنتاج وإمكانية تربية أعداد كبيرة من الحيوانات، وذلك لتوفر الأراضي الخصبة ومصادر المياه صيفا وشتاءا مع وفرة المراعي الطبيعية الضرورية لتربية الحيوانات. إلا ان ما أعاق زيادة الإنتاج هو ماكان يعانيه الفلاح من استغلال سواء من ملاكي الأراضي أو من جور ملتزمي الضرائب وما رافق كل

ذلك من تخلف في وسائل الإنتاج وشكلت علاقات الإنتاج عائقا أمام تطور وزيادة الإنتاج لان المجتمع الإقطاعي يتميز أساسا بأنه ذو اقتصاد ((مغلق ابتدائي التقنية وقليل فائض الإنتاج))[٣٢] يضاف إلى كل ذلك الدمار والخراب الذي يصيب المزروعات نتيجة الحروب وفقدان الأمن وما يرافقها أيضا من فرض التجنيد الإجباري.

ثانيا- الحرف والثروة المعدنية

بسبب الأوضاع التي كان يعيشها الكورد فانهم كانوا مضطرين في اغلب الأحيان إلى الاعتماد الكلي على أنفسهم في مختلف مناطق كوردستان لتأمين حاجياتهم الأساسية من مأكل وملبس ومأوي وما تتطلبه الحياة اليومية من آلات وأدوات وأثاث، ولما كان الإنتاج يركز بشكل أساسي على الاستهلاك المباشر[٣٣]، فقد انتشرت صناعات يدوية مختلفة لتلبية حاجيات المجتمع وكانت صناعات بدائية يمارسها حرفيون صغار في الريف أو في مراكز المدن، حيث بدأت تلك الصناعات بالتطور والنمو كلما ازدادت عملية تبادل السلع[٣٤].

كانت الأسرة وخاصة في القرية تهدف إلى الاكتفاء الذاتي، وهو أمر طبيعي، إلا انه بلغ حده الأقصى في القرية في كوردستان بسبب العامل الجغرافي حيث أدت التضاريس الوعرة، وصعوبة طرق النقل والاتصال إلى عزل مجتمعات القرية واضطرارهم إلى إنتاج بضائعهم الاستهلاكية[٣٥]، من خلال تلك الحرف التي انتشرت في كوردستان، وفي الحقيقة فان انتشارها لم يقتصر على كوردستان فقط بل كانت الصناعات الحرفية التي تعتمد على العمل اليدوي منتشرة في معظم مناطق الإمبراطورية العثمانية[٣٦].

لم يمارس الكورد تلك الحرف ولم يتخذوها كمهنة رئيسية بل كانوا في ساعات الفراغ وبعد الانتهاء من أعمالهم في الحقول يقومون بصناعة بعض الأدوات الضرورية لهم في أعمالهم الزراعية وأمور الحياة الأخرى ويقومون بشراء بقية ما يحتاجونه من المدن[٣٧]. وبالرغم من ان هذه الحرف والصناعات كانت متشابهة إلى

حد بعيد في نوعيتها في مختلف مناطق كوردستان، إلا ان هناك بعض المناطق اشتهرت اكثر من غيرها في إنتاج بضاعة معينة. فقد كانت صناعة الأقمشة والسجاد والأواني الفخارية والخشبية والخيام والأدوات المنزلية والزراعية منتشرة في معظم مناطق كوردستان، فإننا نجد مثلا ان أمراء بابان وسوران شجعوا الصنطاع المهرة على صنع الأسلحة[٣٨]. بينما اشتهرت مدينة موش بإنتاج الأقمشة القطنية من النوع الخشن حيث كان يستعمل في معظم المناطق المجاورة لها، وكذلك اشتهرت مدينة (أليجة) بورشاتها اليدوية التي كانت تنتج الأقمشة القطنية حيث كان يردها القطن من القرى المجاورة[٣٩]؛ بينما كانت في مدينة (بالو) مصبغة ومدبغ للجلود[٤٠]؛ أما في مدينة (وان) فكانت تنتشر صناعة الأقمشة القطنية أيضا بينما اشتهرت قرية (زورك) إلى الجنوب من بحيرة وان بصناعة الأواني الفخارية[٤١].

أما فيما يخص الثروة المعدنية فانه وبالرغم من انه لم تكن هناك آنذاك دراسات كافية وإمكانيات كبيرة ومتطورة لمعرفة واستغلال ما تحتويه أراضي كوردستان من معادن، إلا ان الكثير من السكان عرفوا بالبعض من تلك الخامات في مختلف مناطق كوردستان واستفادوا منها إلى حد ما، بل ان النفوذ الأوروبي الذي ازداد تغلغله في الدولة العثمانية وفي كوردستان خلال الفترة موضوعة البحث قد وصل إلى حد استثمار بعض من تلك المناجم في كوردستان، فقد كان العمل يجري في منجم (سيبان) قرب مدينة (بالو) لاستخراج الحديد حيث كان يدير المنجم مهندس فرنسي اسمه (شاتون)[٤٢]. وهناك في منطقة الجزيرة وآمد مناجم القصدير الغنية التي توازي في غناها المناجم القريبة من أرضروم، وهناك عدد من مناجم الزرنيخ والكبريت، بينما كانت هناك مناجم للفضة والرصاص والذهب قرب (كيبان) حيث كان الناس يستثمرونها ويبعثون بما يستخرجونه إلى استنبول[٤٣]، وكان النحاس موجودا في آرغني وآمد[٤٤]. وكانت الهضاب المطلة على قرية ليزان ومنطقة برواري تحتوي على كميات كبيرة من الحديد والنحاس والرصاص والمعادن الأخرى، ويقوم السكان في تلك المناطق باستغلالها عن طريق جمع تلك الخامات الموجودة فوق

سطح الأرض، وأحيانا تلك الخامات التي تجرها السيول من المناطق المرتفعة، وكانوا يصنعون من تلك المعادن بعد صهرها، الأسلحة وما يحتاجونه من الأدوات الزراعية[٤٥]، وفي الوقت نفسه فقد كان هناك العديد من الحدادين الذين يقومون باستخراج الحديد من التراب عن طريق تصفيته بالنار حيث يستخدم جزء منه محليا ولكن كان في اغلب السنوات يصدرونه إلى الشام، إلا ان الحكومة العثمانية فرضت عليهم ضرائب عالية، فاضطر معظمهم إلى ترك تلك الصناعة مرغمين[٤٦]. وكان السكان في (طوز خورماتو) يحصلون على النفط الأسود والملح وذلك من بئر عمل إلى جانبه حوض كبير يصب فيه الماء المستخرج من البئر حيث كان النفط يعلو الماء فيجمعونه ويتركون الماء يتبخر فيترك لهم الملح. كما كانت توجد في تلك المنطقة كميات من الكبريت أيضا[٤٧].

اهتمت الدولة العثمانية باستغلال المناجم، لأنها كانت تشكل بالنسبة لها مصدرا للضرائب وغيرها من الموارد من جانب، ولان الدولة كانت تحتاج إلى الفضة في سك نقودها من جانب أخرى، ومع ذلك فان الرأسمال الأجنبي المستثمر في المناجم في الدولة العثمانية بدء يتركها تدريجيا لان السلطات العثمانية كانت تخلق لها الصعوبات وتضع أمامها العراقيل ومنها مثلا، منعها من إخراج الفضة والرصاص إلى خارج الدولة العثمانية واستمر هذا الإهمال حتى أواخر القرن التاسع عشر[٤٨].

كانت كوردستان مصدرا مهما للثروات، وكان من الممكن استخدام تلك الثروات في تطوير الصناعة المحلية، لكن الدولة العثمانية أهملتها ولم تعمل على تطوير طرق استغلالها، وفي افضل الحالات كانت تلك الثروات الطبيعية تستخدم من قبل أصحاب المشاريع المحليين لسد حاجة السوق المحلية، لم تقتصر المعوقات على الإهمال، بل شهدت تلك الفترة تدفق البضائع الصناعية الأوروبية بشكل عام والبريطانية بشكل خاص على الدولة العثمانية، مما أدى ذلك إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية لأنها لم تصمد أمام المنافسة[٤٩]، وأدى استمرار تدفقها إلى إهمال وخراب عدد من الحرف اليدوية الكوردية[٥٠].

بالرغم من ان الدولة العثمانية حاولت حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأوروبية بداية القرن التاسع عشر، إلا ان إصرار الدول الأوروبية على تطبيق الامتيازات الأجنبية والمعاهدات التجارية، جعل حماية المنتجات المحلية أمرا مستحيلا، فعلى سبيل المثال نجد ان إنتاج الحرير في الأناضول في النصف الأول من القرن التاسع عشر يعادل عشر إنتاج النصف الثاني من القرن الثامن عشر[٥١]. وبينما كانت قيمة صادرات الانسجة القطنية من بريطانيا إلى الدولة العثمانية سنة ١٨٢٨م قد بلغت (١٠٨٣٤) باون استرليني فإنها ارتفعت إلى (١٠٥٦١٥) باون استرليني سنة ١٨٣١م[٥٢].

ثالثا- التجارة

لعب موقع كوردستان الجغرافي دورا مهما في التجارة، وساعدت وسائل النقل التجارية المستخدمة حينذاك، والتي كانت تنقل البضائع بالقوافل، على ظهور عدد كبير من الخانات لمبيت القوافل وعلى طول طرق القوافل التي كان يعمل فيها الكثير من العمال والمستخدمين الكورد[٥٣].

لقد كان الفائض في إنتاج السلع المصنوعة والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية مما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي يصدر إلى المناطق الأخرى للحصول على الحاجات اليومية الأخرى للسكان، حيث أخذت التجارة في كوردستان تسير في اتجاهين الأول داخلي ويتناول تبادل البضائع ضمن قرى ومدن كوردستان (بضاعي) والثاني يصدر إلى خارج كوردستان (نقدي) سواء داخل أو خارج الدولة العثمانية[٥٤].

كانت التجارة مع السوق العالمية تجري بصورة غير مباشرة، وذلك بواسطة تجار الجملة من الفرس والترك وغيرهم، إذ يشتري التاجر في استنبول أو حلب من صغار التجار الكورد منتجاتهم المحلية، وقد يتم هذا الشراء بعض الأحيان بواسطة وكلائه من المنتجين مباشرة ثم يعود فيبيعها في السوق العالمية، ومما لاشك فيه ان الربح الأكبر كان من نصيب هؤلاء التجار وليس المنتجين الكورد فالتجار كانوا